

النظام الصحي

١٤٢٣ هـ

١١ / م / ١١
التاريخ: ١٤٣٢/٢/١٥

بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله تعالى

باسم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

نائب ملك المملكة العربية السعودية

بناء على الأمر الملكي رقم (٢٥/ل) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٨ هـ.

وبناء على المادة (البجينة) من النظام الأساسي للحكم

الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/ل) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناء على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء الصادر

بالأمر الملكي رقم (١٣/ل) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناء على المادتين (السابعة عشرة والثامنة عشرة) من نظام

مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/ل) وتاريخ

١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (١٦/١٦) وتاريخ

١٤٢١/٦/١٩ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) وتاريخ

١٤٢٣/٣/٢٢ هـ.

رسمنا بما هو آت

أولاً. الموافقة على النظام الصحي، بالصيغة المرفقة.

ثانياً. على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه -

تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله
عبدالله بن عبدالعزيز



ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٥٣٤٧/٧
وتاريخ ١٤٢١/٨/٨ هـ ، المشتملة على خطاب معالي وزير الصحة رقم ٣٩/١٤٠٧
وتاريخ ١٤١٢/١٢/١ هـ ، بشأن مشروع النظام الصحي .
وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (٧٩) وتاريخ ١٤١٥/٧/٣٠ هـ ، ورقم (١٤٦)
وتاريخ ١٤١٧/٩/٢٣ هـ ، ورقم (٤١٤) وتاريخ ١٤٢١/١٢/٤ هـ المعدة في هيئة الخبراء .
وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٦/١٦) وتاريخ ١٤٢١/٦/١٩ هـ .
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٧٢) وتاريخ
١٤٢٢/٨/١٣ هـ ، ورقم (٦٨) وتاريخ ١٤٢٣/١/٢٥ هـ .

يقرر

الموافقة على النظام الصحي ، بالصيغة المرفقة .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته المرفقة لهذا .

نائب رئيس مجلس الوزراء



النظام الصحي

المجلس الأعلى للصحة
بمجلس الوزراء

الرقم :

التاريخ :

للمواعيد :

المادة الأولى:

يقصد بالعبارات والكلمات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقتض السياق

خلاف ذلك :

١- الصحة العامة : منظور متكامل وشامل لصحة الفرد والأسرة والمجتمع ، والتأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والوراثية عليها .

٢- الرعاية الصحية : الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية التي تمنى بصحة الفرد والمجتمع بمستوياتها الأولية والثانوية والتخصصية .

٣- الرعاية الصحية الأولية : يقصد بها الآتي :

أ- نشر للتوعية الصحية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع حول المشكلات والأخطار التي تهدد الصحة وسبل الوقاية منها ، والعمل على تغيير أنماط السلوك التي قد تؤدي إلى المرض .

ب- العمل مع الجهات ذات العلاقة لمرقبة إسحاق البيئة وسلامة مياه الشرب والأغذية ، والاهتمام بالنظافة الصحية السليمة ونشر التوعية عنها .

ج- الرعاية الصحية المتكاملة للأم والطفل .

د- التحصين ضد الأمراض المعدية .

هـ- مكافحة الأمراض المستوطنة الطفيلية والمعدية ، ولحد من انتشارها .

و- التشخيص والعلاج المبكر للأمراض والإصابات الشائعة ، وإجراء الولادات الطبيعية .

ز- توفير الأدوية الأساسية .

٤- الرعاية الصحية الثانوية : الرعاية الصحية التي تقدمها مستشفيات عامة وأطباء متخصصون .





الرقم :

التاريخ :

المشروعات :

٥- الرعاية الصحية الثالثة أو التخصصية أو المرجعية : الرعاية الصحية التي يتم تقديمها من قبل مستشفيات متخصصة في أمراض معينة ، وتتطلب تجهيزات متقدمة ، وأطباء ذوي تخصصات عالية ولديهم الخبرة والمهارة الكافية .

٦- توفير الرعاية الصحية : ضمان وجود الرعاية الصحية دون أن يعنى ذلك بالضرورة تقديمها مباشرة من الدولة أو تمويلها ، إلا ما لفت عليه مواد هذا النظام .

٧- الوزير : وزير الصحة .

٨- الوزارة : وزارة الصحة .

٩- المجلس : مجلس الخدمات الصحية .

المادة الثانية :

يهدف هذا النظام إلى ضمان توفير الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة لجميع السكان بطريقة عادلة وميسرة ، وتنظيمها .

المادة الثالثة :

تعمل الدولة على توفير الرعاية الصحية ، كما تُعطى بالصحة العامة للمجتمع بما يكفل العيش في بيئة صحية سليمة ، ويشمل ذلك على وجه الخصوص ما يأتي :

١- سلامة مياه الشرب وصلاحياتها .

٢- سلامة الصرف الصحي وتقنيته .

٣- سلامة الأغذية للمائدة .

٤- سلامة الأدوية والعقاقير والمستلزمات الطبية المائدة ومراقبة استعمالها .

٥- حماية المجتمع من آثار لخطار المخدرات والمسكرات .

٦- حماية البلاد من الأوبئة .

٧- حماية البيئة من أخطار التلوث بأنواعه .





الرسم :

التاريخ :

الشفرات :

٨- وضع الاشتراطات الصحية لاستعمال الأماكن العامة .

٩- نشر التوعية الصحية بين السكان .

المادة الرابعة :

توفر الدولة خدمات الرعاية الصحية الموضحة أدناه للمواطنين بالطريقة التي تنظمها:

١- رعاية الأمومة والطفولة .

٢- برامج التحصين .

٣- الرعاية الصحية للمعوقين والمسنين .

٤- الرعاية الصحية للطلاب والطالبات .

٥- رعاية الصحية للحوادث وقطوئ والكوارث .

٦- مكافحة الأمراض المعدية والوبائية .

٧- علاج الأمراض المستعصية ، مثل إزقة الأورام وزراعة الأعضاء والغسل الكلوي .

٨- الصحة النفسية .

٩- غير ذلك من عناصر خدمات الرعاية الصحية الأولية.

المادة الخامسة :

الوزارة هي الجهة المسؤولة عن توفير الرعاية الصحية ، وطبها - على وجه

الخصوص - ما يأتي :

١- ضمان تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية .

٢- توفير خدمات الرعاية الصحية في المستشفيات والمراكز العلاجية الثانوية والتخصصية.

٣- إعداد الإحصاءات الصحية والحيوية ، وإجراء الدراسات والأبحاث العلمية وتحليلها

والاستفادة منها .

٤- وضع الاستراتيجية الصحية والخطط اللازمة لتوفير الرعاية الصحية وتطويرها

وتوزيعها بما يضمن أن تكون في متناول جميع أفراد المجتمع .





٥- وضع البرنامج لإعداد القوى العاملة في المجال الصحي وتطويرها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة .

٦- وضع التعليمات والاشتراطات الخاصة بمنع دخول وانتشار الأمراض المعدية والأمراض الوبائية والمعدية ، والإبلاغ عنها ، والعمل على مكافحتها أو القضاء عليها ، مع تطبيق الإجراءات الوقائية والعلاجية .

٧- تنظيم تدفول الأدوية والعقاقير ومراقبتها ، بما يضمن توفرها وصلاحياتها وحسن استعمالها وملاءمة أسعارها .

٨- وضع الضوابط والاشتراطات اللازمة للترخيص للمؤسسات الصحية الخاصة والعاملين بها ، ومراقبة نشاطها وجودة أدائها .

٩- وضع قواعد ومعايير الجودة النوعية للرعاية الصحية وضمها تطبيقها .

١٠- التأكد من الممارسة الصحيحة للمهن الصحية ، ومدى التزام العاملين بقواعد المهنة وأخلاقياتها .

١١- العمل على وضع القواعد المنظمة لإجراء الأبحاث والتجارب الطبية والدوائية .

١٢- وضع الخطط والبرامج لنشر التوعية الصحية الشاملة على مستوى المجتمع .

١٣- التعاون والتنسيق مع الدول والمنظمات الإقليمية والعالمية في مجالات الصحة العامة والرعاية الصحية .

المادة السادسة :

تعمل الدولة من خلال الوزارة على توفير شبكة متكاملة من خدمات الرعاية الصحية تغطي جميع مناطق المملكة ، وتشمل مستويات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والتخصصية ، وتقوم الوزارة بالتعاون مع مجالس المناطق بتحديد الاحتياجات ومواقع ومستويات تقديم هذه الرعاية وفقاً للوضع الجغرافي والسكاني وأنماط الأمراض السائدة في المنطقة .





الرقم :

التاريخ :

الموضوعات :

المادة السابعة :

تعمل كل مديرية عامة للشؤون الصحية على تطوير الخدمات الإدارية والمالية التي تمكنها من تأدية مهامها الفعالة ، وتراعى للوزارة ضمن ميزانيتها الاحتياجات الخاصة بكل منطقة بحسب المرافق الصحية فيها وأعداد سكانها ، ويخصص لكل مستشفى الاعتمادات المالية التي يحتاجها .

المادة الثامنة :

- تقوم المديرية العامة للشؤون الصحية بتنفيذ الخطط والبرامج التي تضعها للوزارة في المنطقة ، وتناط بها على وجه الخصوص للمسؤوليات الآتية :
- 1- ضمان توفر برامج الرعاية الصحية لتغطية احتياجات المنطقة .
 - 2- القيام بمسؤولية إدارة وتشغيل المرافق الصحية التابعة للوزارة .
 - 3- الترخيص للمرافق الصحية الخاصة والعاملين بها طبقاً للمتطلبات والاشتراطات التي تضعها الوزارة ، ومراقبة الجودة النوعية في هذه المرافق .
 - 4- إعداد الإحصاءات الصحية والحيوية وإجراء الدراسات والأبحاث على مستوى المنطقة .
 - 5- وضع برامج للتعليم الطبي وتنفيذها المتواصل ، وتدريب العاملين في المرافق الصحية في المنطقة ، بالتنسيق مع الوزارة والقطاعات الصحية الأخرى .
 - 6- التنسيق والتعاون مع المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة ومع المديريات الصحية الأخرى .

- 7- تنفيذ الخطط والبرامج لنشر التوعية الصحية الشاملة على مستوى المنطقة .

المادة التاسعة :

- 1- تقوم المراكز الصحية التابعة للوزارة والجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص بتقديم الخدمات الوقائية والإسعافية والعلاجية والتأهيلية وتوجيه الحالات عند الحاجة إلى المستشفيات ومراكز التخصص العلاجي .



هيئة الخبراء بمجلس الوزراء



المادة الثالثة عشرة :

تقدم الرعاية الصحية لغير السوريين وفقاً لنظام الضمان الصحي لتعالي ولائحته التنفيذية .

المادة الرابعة عشرة :

تقدم الرعاية الصحية للحجاج خلال فترة الحج وفقاً للائحة يضعها الوزير .

المادة الخامسة عشرة :

الوزارة هي الجهة المسؤولة عن تطبيق هذا النظام فيما لا يدخل في اختصاصات جهة أخرى .

المادة السادسة عشرة :

أ- ينشأ مجلس يسمى مجلس الخدمات الصحية برئاسة الوزير وعضوية كل من :

١- ممثل من الوزارة يرشحه الوزير .

٢- ممثلين من الخدمات الصحية في كل من رئاسة الحرس الوطني ، ووزارة الدفاع والطيران ، ووزارة الداخلية ، ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث ، ترشحهم جهاتهم .

٣- فئتين من عمداء الكليات الصحية يرشحهما وزير التعليم العالي .

٤- اثنين يمثلان القطاع الصحي الخاص يرشحهما مجلس الغرف التجارية الصناعية السورية .

٥- ممثل من الهيئة السورية للتخصصات الصحية ، ترشحه الهيئة .

٦- ممثل من جمعية الهلال الأحمر السوري ، ترشحه الجمعية .

٧- ممثل من مجلس الضمان الصحي ، يرشحه المجلس .

ب- يتم تعيين أعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد

مرتين فقط ، ولا تقل مرتبة أعضاء المجلس للممثلين للجهات الحكومية عن الثانية

عشرة .





الرقم :
التاريخ :
الملاحظات :

- ج- للمجلس أن يدعو منتهيين أو خبراء أو مختصين لحضور اجتماعاته ، ولهم حق النقض دون أن يكون لهم حق التصويت .
- د- لا يعد اجتماع المجلس نظامياً إلا بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل ، وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الحاضرين ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس ، وتعد قراراته ملزمة للقطاعات الصحية بعد اعتمادها من رئيس مجلس الوزراء .
- هـ- يضع المجلس لائحة دخلية لسيار أعماله .
- و- يحدد بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير مقدار مكافأة الرئيس وأعضاء المجلس ومصدر هذه المكافأة .
- المادة السابعة عشرة :

يختص المجلس بالآتي :

- أ- إعداد استراتيجية الرعاية الصحية في المملكة تمهيداً لاعتمادها من مجلس الوزراء .
- ب- وضع التنظيم الملائم لتشغيل المستشفيات التي تديرها الوزارة والجهات الحكومية الأخرى ، بحيث تدار وفقاً لأسس الإدارة الاقتصادية ومعايير الأداء والجودة النوعية .
- ج- وضع وإقرار سياسة التنسيق والتكامل بين جميع الجهات المختصة بتقديم خدمات الرعاية الصحية ، وعلى وجه الخصوص في المجالات الآتية :
 - ١- خدمات الرعاية الصحية الأولية وقائية والتخصصية .
 - ٢- خدمات الإسعاف والإخلاء الطبي .
 - ٣- تحويل المرضى بين الجهات الصحية المختلفة .
 - ٤- تأمين الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية والاستعمال الأمثل لها .
 - ٥- تعليم القوى العاملة في المجال الصحي وتدريبها وتوظيفها .
 - ٦- القيام بالبحوث والدراسات الصحية .
 - ٧- تقديم الرعاية الصحية للحجاج .
 - ٨- نشر التوعية الصحية بين السكان .



هيئة الخبراء بمجلس الوزراء



الرقم :
التاريخ :
المشروعات :

٩- تطوير صحة البيئة .

١٠- تبادل خبرات المتخصصين بين الجهات الصحية المختلفة .

د- تعيين أمين عام للمجلس بناء على ترشيح الوزير ، ووفق ما يقضي به نظام الخدمة المدنية .

هـ- وضع القواعد اللازمة لمكافأة من يستعان بهم من الخبراء بالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

المادة الثامنة عشرة :

يصدر الوزير اللائحة التنفيذية لهذا النظام خلال عام من تاريخ نشره .

المادة التاسعة عشرة :

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره ، ويلغى كل ما يتعارض معه من أحكام .

